

اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال
ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل
التنظيمات غير المشروعة



الدليل الإرشادي المشترك بشأن مكافحة استخدام خدمات مزودي الأصول الافتراضية غير المرخصين في دولة الإمارات العربية المتحدة

اللجنة الفرعية للجهات الرقابية
حقوق النسخ © جميع الحقوق محفوظة.

الدليل الإرشادي المشترك بشأن مكافحة استخدام خدمات مزودي الأصول الافتراضية غير المرخصين في دولة الإمارات العربية المتحدة

يتوافق الدليل الإرشادي المشترك الوارد في هذه الوثيقة مع إصدارات مجموعة العمل المالي حول أحدث نسخة من الدليل الإرشادي للنهج القائم على المخاطر بشأن الأصول الافتراضية وبشأن مزودي خدمات الأصول الافتراضية، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام خدمات مزودي الأصول الافتراضية غير المرخصين وطريقة التعامل معهم.

يتم إصدار هذا الدليل الإرشادي طبقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، وتعديلاته بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2021 (والمعروفة معاً باسم "تشريعات مواجهة غسل الأموال")؛ والصلاحيات المخولة، على التوالي لكل من:

- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بموجب قانون المصرف المركزي، المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية ("قانون المصرف المركزي")؛
- سلطة دبي للخدمات المالية طبقاً للقانون التنظيمي - قانون مركز دبي المالي العالمي رقم (9) لسنة 2004 بشأن مركز دبي المالي العالمي؛
- سلطة تنظيم الخدمات المالية طبقاً للقانون رقم (4) لسنة 2013 بشأن سوق أبوظبي العالمي؛
- هيئة الأوراق المالية والسلع بموجب القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2000 في شأن إنشاء هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع؛
- وزارة العدل ووزارة الاقتصاد، وكلاهما بموجب القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، بما في ذلك تعديلاته؛
- قانون دبي رقم (4) لسنة 2022، تنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي.

ويرغب مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وهيئة الأوراق المالية والسلع، وسلطة تنظيم الأصول الافتراضية، وسلطة دبي للخدمات المالية، التابعة لمركز دبي المالي العالمي، وسلطة تنظيم الخدمات المالية التابعة لسوق أبوظبي العالمي، ووزارتي العدل والاقتصاد (معاً "الجهات الرقابية")، في تثقيف الجمهور حول المخاطر المرتبطة بمزودي خدمات الأصول الافتراضية غير المرخصين تماشياً مع التطورات الأخيرة التي يشهدها هذا القطاع.

إن الطبيعة العالمية العابرة للحدود، والتطور السريع وتطور تحويلات الأصول الافتراضية، وازدياد الخصائص الوظيفية، والاعتماد المتزايد للأصول الافتراضية، يعتبر بشكل ضروري أمراً هاماً بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار الناشئة عن أنشطة الأصول الافتراضية.

وفي حين أن دولة الإمارات تُشجّع ثقافة الابتكار والاستثمار والشمول المالي، فمن الضروري ممارسة هذه الأنشطة حصرياً من خلال قنوات لديها التراخيص الرقابية المطلوبة. ومع تزايد استخدام الأصول الافتراضية، يتم تشجيع الجمهور على إجراء معاملات الأصول الافتراضية فقط عبر الكيانات المرخصة. ويهدف هذا الإجراء إلى حماية نزاهة القطاع المالي بدولة الإمارات، وحماية المستثمرين، وحماية الأنشطة المالية المرخصة من المنافسة غير المشروعة، ومنع تمويل الإرهاب والانتشار، وغسل العائدات غير المشروعة داخل دولة الإمارات.

وتدرك الجهات الرقابية التحديات التي تواجهها المؤسسات المالية المرخصة، والأعمال والمهن غير المالية المحددة، ومزودو خدمات الأصول الافتراضية المرخصين. ولذلك، من المتوقع من هذه الكيانات المرخصة القيام بالمزيد من إجراءات تعزيز حوكمتها وعملياتها التشغيلية، ومعالجة هذه التوجهات والمخاطر الناشئة. يتم تذكير الكيانات المرخصة بالامتثال لالتزاماتها الرقابية بموجب تشريعات مواجهة غسل الأموال، بالإضافة إلى الأنظمة والتعليمات والمبادئ الإرشادية والإشعارات والقواعد الصادرة عن الجهات الرقابية.

ويتم إبلاغ المؤسسات المالية المرخصة، والأعمال والمهنة غير المالية المحددة، ومزودي خدمات الأصول الافتراضية بمواصلة الاسترشاد بنقير مجموعة العمل المالي بشأن مؤشرات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتصلة بالأصول الافتراضية، وكذلك أية أدلة إرشادية/تقارير أخرى ذات صلة تصدر عن جهات حكومية دولية مستقلة أخرى وعن الجهات الرقابية.

ونودُ تذكير المؤسسات المالية المرخصة، والأعمال والمهنة غير المالية المحددة، ومزودي خدمات الأصول الافتراضية، بأن التخفيف من مخاطر الجرائم المالية والتدابير المعنية بالمراقبة الفعالة تظل إحدى الأولويات الرئيسية لدولة الإمارات، وبالتالي فإنه من المتوقع منها ما يلي:

- مواصلة الانتباه لمختلف الطرق الاحتمالية التي يعتمدها مزودو خدمات الأصول الافتراضية غير المرخصين؛
- مواصلة إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار بفعالية؛
- التأكد من الأخذ بعين الاعتبار هذه المخاطر الناشئة خلال عمليات تقييم المخاطر والعملاء التي تجريها المؤسسات المالية المرخصة، والأعمال والمهنة غير المالية المحددة، ومزودي خدمات الأصول الافتراضية؛
- التأكد من بذل العناية الواجبة على نحو ملائم بالنسبة لمزودي خدمات الأصول الافتراضية، للقيام بفعالية بتحديد الحالات التي يتم فيها تغيير الوثائق أو تزويرها، والتي قد تؤدي لزيادة المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب و/أو تمويل الانتشار؛
- تحديد الحالات التي يسعى فيها المستثمرون/العملاء بفعالية إلى الحصول على خدمات مزودي الأصول الافتراضية غير المرخصين أو الاستفادة من خدماتهم بصورة متكررة؛
- تحليل المعاملات بدقة من أجل التمييز بين الأنماط الجديدة ذات المخاطر المرتفعة وتعديل نظم المراقبة والتنبهات الخاصة بذلك لاعتماد قواعد جديدة للإبلاغ عن تلك المعاملات؛
- تنفيذ ضوابط كافية للقيام بفعالية، باستخدام تقنيات متطورة، بإيقاف المعاملات مع مزودي خدمات الأصول الافتراضية غير المرخصين؛
- إبلاغ وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة بالمعاملات والأنشطة المشبوهة، عندما تستدعي الحاجة؛
- القيام بحملات توعية للعملاء لتثقيف المستثمرين بكيفية تحديد الكيانات غير المرخصة والمخاطر المتصلة بها.

مؤشرات المخاطر الخاصة بمزودي خدمات الأصول الافتراضية غير المرخصين والأدلة الإرشادية الأخرى المقدمة للمؤسسات المالية المرخصة، والأعمال والمهنة غير المالية المحددة، ومزودي خدمات الأصول الافتراضية وعامة الجمهور:

لاحظت الجهات الرقابية قيام الأطراف المشبوهة باستخدام طرق وأساليب متنوعة ومبتكرة لإلحاق الضرر وإيقاع ضحاياهم.

ومن بين هذه الأساليب، نذكر أدناه أبرز الأساليب، على سبيل المثال لا الحصر:

- **عدم وجود ترخيص من الجهات الرقابية:** لا يملك مزودو خدمات الأصول الافتراضية غير المرخصين عادةً ترخيص رسمي من الجهات الرقابية في دولة الإمارات، ويقدمون أنفسهم بأنهم مرخصين. ويعد أمراً هاماً الاستفسار عن الجهات الرقابية التي تُشرف على مزودي خدمات الأصول الافتراضية والتحقق من هذه المعلومات من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي للجهات الرقابية المعنية.
- **عدم وجود فعلي:** قد يكون مزودو خدمات الأصول الافتراضية غير المرخصين غير موجودين فعلياً، على

سبيل المثال عدم وجود مكتب مسجل أو عنوان عمل صحيح ومشروع في دولة الإمارات.

- **الوعد غير الواقعية/مخططات بونزي:** يجب الحذر من مزودي خدمات الأصول الافتراضية الذين يقدمون وعوداً بعائدات مرتفعة بشكل استثنائي أو أرباح مضمونة مع مخاطر قليلة. وربما يقوم هؤلاء باستخدام الأموال من مستثمرين جدد لدفع عائدات لمستثمرين سابقين، مما يؤدي لإيجاد أو هام بتحقيق الربحية.
- **ضعف مواقع الإنترنت والاتصال:** من الإشارات التحذيرية وجود موقع إنترنت بتصميم ضعيف، وعدم وجود معلومات للاتصال أو الاتصال بطريقة غير مهنية.
- **ممارسة الضغط للاستثمار سريعاً:** قد يلجأ المحتالون لممارسة أساليب ضغط شديدة لدفع العملاء لاتخاذ قرارات للاستثمار سريعاً.
- **الاستثمارات في منتجات غير مرخصة (الأصول الافتراضية):** يُسمح لمزودي خدمات الأصول الافتراضية المرخصين بتقديم خدمات مالية وأنشطة أخرى مرخصة من قبل الجهات الرقابية فقط. وتتم دعوة المؤسسات المالية المرخصة، والأعمال والمهن غير المالية المحددة، ومزودي خدمات الأصول الافتراضية، والعملاء لمعرفة مزيد من المعلومات عن هذه الأمور على موقع الإنترنت الرسمي للجهات الرقابية.
- **عدم حماية المستهلكين:** لا يُوفر مزودو خدمات الأصول الافتراضية غير المرخصين غالباً حماية كافية للمستثمر، مثل الضمانات المتعلقة بأصول العملاء (ولا سيما عند تقديم خدمات العهدة/الحفظ الآمن)، أو التغطية التأمينية أو وسيلة لحل المنازعات.
- **عدم وجود إفصاح نظامية:** قد لا يُوفر مزودو خدمات الأصول الافتراضية غير المرخصين الإفصاحات المطلوبة، مثل التحذيرات بوجود مخاطر أو الشروط والأحكام.
- **عدم وجود سجل للامتثال:** يجب البحث عن تاريخ مزودي خدمات الأصول الافتراضية غير المرخصين والتحقق مما إذا كانوا قد واجهوا إجراءات قانونية أو تم فرض غرامات رقابية عليهم أو وجود شكاوى من المستهلكين، حيث يعتبر عدم الامتثال للأنظمة من مؤشرات المخاطر.
- **الاتصال غير المرغوب به:** يجب الحذر من الاتصالات غير المرغوب بها أو الاتصالات من غير معرفة سابقة من مزودي خدمات الأصول الافتراضية غير المرخصين. ولا تمارس الشركات ذات السمعة المرموقة عادةً أساليب تسويق استغزابية.
- **الهندسة الاجتماعية:** يجب الحذر من هجمات الهندسة الاجتماعية (وفي مقدمتها التصيد الاحتيالي الذي ينطوي على رسائل إلكترونية احتيالية أو مواقع إنترنت تنتحل صفة منصة تداول أو محافظ شرعية) عند التعامل بالأصول الافتراضية.
- **الطرح العام الأولي الاحتيالي:** يجب الحذر من المشاركة في الطرح العام الأولي للعمليات التي لم تتم الموافقة عليها أو تسجيلها من قبل جهة رقابية. إن عمليات الطرح العام الأولية هي طرق لجمع الأموال، حيث يتم طرح عملات مشفرة جديدة على الجمهور، كما أن عمليات الطرح العام الأولية الاحتيالية هي تلك التي تُعدّ بتنفيذ مشاريع ضخمة، ولكنها فشلت في تنفيذها، مما أدى في حقيقة الأمر إلى سرقة أموال المستثمرين.
- **المحافظ ومنصات التداول المزيفة:** يقوم المحتالون بإنشاء محافظ أو منصات تداول وهمية لعملات مشفرة

والتي تبدو بأنها مشروعة (عادةً تعدُّ بعائدات ضخمة في إطار زمني قصير). بعد ذلك يقوم المستخدمون بإبداع أصولهم على هذه المنصات، ويكتشفون فجأة أنه تمت سرقة أموالهم.

- **الاستخدام غير المشروع للعملة الافتراضية:** وهي المعاملات التي تنطوي على عمليات تداول أصول مشفرة تتبعها في خلال فترة قصيرة تحويلات الأموال أو عمليات سحب من أجهزة الصراف الآلي في مناطق جغرافية ذات مخاطر عالية.
- **الاستخدام غير المشروع للعمليات الافتراضية:** شراء أصول مشفرة بعد وقت قصير من تلقي تحويلات أموال من أطراف ثالثة لا يوجد تواصل معها.
- **الاستخدام غير المشروع للعملة الافتراضية:** يتم استخدام حسابات متعددة لجمع الأموال وتوجيهها إلى عدد صغير من سجلات الأصول المشفرة.
- **الاستخدام غير المشروع للعملة الافتراضية:** استلام حوالات مالية بشكل متكرر من منصات تداول أصول مشفرة، بما يتعارض مع الملف التعريفي للعميل.
- **شراء أو بيع ممتلكات/عقارات مملوكة بشكل حر** حيث يتم تحويل الأموال المستخدمة لتنفيذ المعاملة من أصل افتراضي أو إليه بخصوص جزء من قيمة الممتلكات أو لكاملها قيمتها.
- **شراء أو بيع ممتلكات/عقارات مملوكة بشكل حر** حيث تكون طريقة الدفع هي أصل افتراضي بخصوص جزء من قيمة الممتلكات أو لكامل قيمتها.
- **تمويل الإرهاب:** جمع الأموال من خلال العملات الافتراضية.
- **سداد دفعة من خلال أي طريقة افتراضية (نقدًا، أو برقيًا، أو شيكًا، أو سحبًا بنكية أو غير ذلك) من قبل طرف ثالث ليس له أي صلة بالمعاملة الأساسية.**

تقارير المعاملات المشبوهة

تتوقع الجهات الرقابية من جميع المؤسسات المالية المرخصة، والأعمال والمهنة غير المالية المحددة، ومزودي خدمات الأصول الافتراضية الإبلاغ عن المعاملات والأنشطة المشبوهة من خلال منصة الإبلاغ "goAML" التابعة لوحدت المعلومات المالية في الوقت المحدد. ونودُ تذكير المؤسسات المالية المرخصة، والأعمال والمهنة غير المالية المحددة، ومزودي خدمات الأصول الافتراضية بأن عدم الإبلاغ عن أي معاملة أو نشاط مشبوه، سواء بشكل متعمد أو نتيجةً لإهمال، هو جريمة اتحادية.

ويمكن الإبلاغ عن أي معلومات تتعلق بأنشطة الأصول الافتراضية غير المرخصة من خلال آليات للإبلاغ، وذلك لمساعدة الجهات الرقابية في جهودها الرامية إلى الحفاظ على القانون وحماية النظام المالي الإماراتي.

وستعمل الجهات الرقابية المعنية بفعالية في البحث في التقارير الواردة عن طريق هذه الآليات (البريد الإلكتروني أو المكالمات الهاتفية)، مع ضمان السرية والحماية.

الجهة الرقابية	رقم الاتصال	البريد الإلكتروني أو موقع الإنترنت
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	+971 (0)2 691 5555	https://eservices.centralbank.ae/wb/whistleblowing.html
هيئة الأوراق المالية والسلع	+971 (0)2 627 888	good.governance@sca.ae
سلطة دبي للخدمات المالية	+971 (0)4 362 1500	whistle@dfsa.ae
سوق أبوظبي العالمي	+971 (0)2 333 8955	whistleblowing@adgm.com
سلطة تنظيم الأصول الافتراضية		https://www.vara.ae/en/register-a-complaint/

العقوبات المدنية والجنائية

سيخضع مزودو خدمات الأصول الافتراضية العاملين في دولة الإمارات من دون ترخيص ساري الصلاحية لعقوبات مدنية وجنائية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، فرض عقوبات مالية ضد الكيان والمالكين والمدراء في الوظائف الرئيسية.

وعلاوة على ذلك، فإن المؤسسات المالية المرخصة، والأعمال والمهنة غير المالية المحددة، ومزودي خدمات الأصول الافتراضية التي تُظهر تجاهلاً متعمداً في تعاملاتها مع مزودي خدمات الأصول الافتراضية غير المرخصين والذين لديهم ضوابط ضعيفة ضد مواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب/مكافحة تمويل الانتشار قد يخضعون لإجراءات الإنفاذ.

تُعدّ هذه المذكرة العلنية بمثابة إعادة تأكيد للالتزام دولة الإمارات العربية المتحدة بتعزيز الابتكار وتحمل المسؤولية والمحافظة على أعلى معايير النزاهة المالية والأمن القومي. وإذا ظهر ما يدعو للقلق أو كانت هناك حاجة للمساعدة، يجب على المؤسسات المالية المرخصة، والأعمال والمهنة غير المالية المحددة، ومزودي خدمات الأصول الافتراضية التواصل مع الجهة الرقابية التابعين لها ووحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة.